اقتصاد

«مشروعي» يتوسع ليشمل كل المحافظات السورية
تمويل ٢٢ ألف مقترض بمبلغ مليار ليرة سورية خلال ٢٠١٦

| علي محمود سليمان

تعقد الأمانة السورية للتنمية مؤتمراً صحفياً يوم الأحد القادم بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية في مبنى الوزارة، في تمام الساعة الواحدة ظهراً، بهدف توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية من شأنها تطوير وتوسيع برنامج مشروعي، الذي أطلقته الأمانة السورية للتنمية في العام ٢٠١١، وذلك بحضور عدد من محافظي المحافظات ومديري مكاتب التنمية في المحافظات وعدد من المستفيدين من برنامج مشروعي الذين تحققت مشاريعهم على أرض الواقع في المحافظات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّنت المنسقة الإعلامية للأمانة السورية للتنمية رانيا ريشة أن برنامج «مشروعي» هو أحد برامج الأمانة السورية للتنمية وهو يستهدف المناطق الفقيرة والأشد فقراً في المحافظات مع إعطاء الأولوية للمتضررين القاطنين في موطنهم الأساسي والمهجّرين العائدين بهدف تثبيت الناس في منازلهم، بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة كالمرأة المعيلة لأسرتها، وذوي الشهداء والجرحى والمخطوفين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الراغبين في متابعة التحصيل العلمي بعد إتمامهم المرحلة الثانوية، إضافة إلى أصحاب الدخول المنخفضة غير المنتظمة ممن لديهم أعمال قائمة تحتاج دعماً وحماية من التدهور من زراعة وصناعة ومشاريع خدمية ومهن يدوية وتقليدية، وأصحاب المشاريع الرائدة أو المبتكرة والتي تغني سوق العمل وتزيد فرص تشغيل اليد العاملة أن ما ينعكس إيجابياً على المجتمع المحيط.

وأشارت ريشة إلى الاتفاقية تهدف لتطوير عمل برنامج مشروعي ليشمل جميع المحافظات السورية، بعد أن انتشر في محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس، حيث تسعى الأمانة السورية للتنمية للوصول بالمشروع إلى ٢٢,٠٠٠ مقترض بمبلغ إجمالي مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦.

وفي تفاصيل برنامج «مشروعي» تقوم الأمانة السورية للتنمية من خلال برنامج «مشروعي» بتمويل صناديق القرى المستهدفة برصيد افتتاحي يدار من لجنة التنمية المحلية ويعطى للمقترضين على شكل قروض فردية أو جماعية لتمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل حسب الأولوية أو قروض تعليمية. ويتفاوت حجم القرض وفترة السداد حسب القرض، حيث تبدأ من قرض العمل أو القرض التشغيلي وتتفاوت مبالغ القروض الممنوحة حسب المشروع بين ٥٠,٠٠٠–٢٠٠,٠٠٠ ل.س بفترة سداد مدتها القصوى ثلاث سنوات، ويتم السداد بعد فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقراض.

وإضافة إلى قرض التعليم العالي، حيث يحدد سقف القرض للمساعدة في إكمال التعليم الجامعي بـ٥٠,٠٠٠ ل.س ويتم السداد شهرياً بمبلغ ٣,٠٠٠ ل.س شهرياً. يتم السداد بعد أول شهر من الحصول على القرض دون فترة سماح، وهناك القرض الجماعي، حيث تقدر قيمة القرض الجماعي وطريقة السداد بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية بعد اعتمادها من إدارة برنامج «مشروعي».

وكان برنامج «مشروعي» قد بدأ في عام ٢٠١١ في ٥ محافظات حيث تم استحداث ٥٣ صندوقاً برصيد افتتاحي قدره ٨٤ مليون ل.س، وقد وصل برنامج «مشروعي» لحد الآن إلى استحداث ٢٨٦ صندوقاً في ١١ محافظة برصيد افتتاحي وقدره ٦٢٦ مليوناً ل.س وقد بلغ عدد المستفيدين الإجمالي من المنح الأساسي والتدوير ١٤,٨٦١ مستفيداً بقيمة قروض بلغت ٨٤٨ مليون ل.س.

الحلقي: إعفاء أي إدارة لا تقوم بأداء المهام الموكولة إليها بالشكل الأمثل
١٩٨٠ مليار ل.س موازنة ٢٠١٦ منها ١٠٥٣ للدعم

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن عقد اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط هو مؤشر حقيقي على قوة الدولة السورية وتماسك مؤسساتها. مؤكداً خلال اجتماع المجلس الأعلى يوم أمس لدراسة أسس وتوجهات إعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ أن الحكومة السورية حكومة حرب وصمود ومقاومة تحارب الإرهاب بيد وتبني باليد الأخرى وأن الشعب السوري العظيم الصابر بفضل صموده وتصميمه على مواجهة الحرب وتوافر إرادة حقيقة لديه قادر على مواجهة كل التحديات من أجل المحافظة على وطنه ومؤسساته.

وبين أن إصدار الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ في وقتها المحدد في ظل الظروف التي تعيشها البلاد يحمل رسالة سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية للجميع داخل وخارج سورية ودليل جديد على أن الدولة السورية تمضي إلى الأمام بعمل مؤسساتي ناجح بالتعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات كافة ما نتج عن هذا العمل الجاد والجهود المبذولة «موازنة مواجهة وتحدي وحرب» وهي تزيد على موازنة عام ٢٠١٥ وتحمل في آفاقها التوسع والتنمية وستحقق مزيداً من الإنجازات للشعب السوري من خلال المشاريع التنموية والخدمية على المدى السريع والمتوسط والمشاريع ذات العائدية والإنتاجية السريعة لتتواءم مع الظروف الراهنة والحرب التي تتعرض لها البلاد.

وأوضح الحلقي أن موازنة ٢٠١٦ تهدف إلى تعزيز صمود قواتنا المسلحة وتأمين متطلبات صمود الشعب السوري المعيشية والخدمية وذلك من خلال تفعيل العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية والزراعية انطلاقا من أهمية هذين القطاعين اللذين يحققان الأمن الوطني والغذائي والصناعي بالإضافة إلى دعم مؤسسات التدخل الإيجابي لدورها المهم في تعزيز مقومات صمود الشعب السوري ودورها الفاعل في التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر الذي يعاني منه الشعب السوري وكذلك دعم قواتنا المسلحة الباسلة.

مشيراً إلى استمرار الحكومة في سياسات الدعم الاجتماعي وعقلنة الدعم والتوسع به حيث إن كتلة الدعم للعام الحالي ٩٨٤ مليار ليرة سورية على حين في العام ٢٠١٦ رُصد لها ١٠٥٣ ملياراً بالإضافة إلى السعي لتوفير فرص عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية والتنموية والاهتمام بالصناعات الإستراتيجية.

وأشار إلى أن الموازنة العامة الأولية للدولة لعام ٢٠١٦ بشقيها الجاري والاستثماري بلغت ١٩٨٠ مليار ليرة سورية، كما أشار إلى الركائز والأهداف التي تم اعتمادها خلال وضع وإعداد الموازنة والتي راعت متطلبات عملية التنمية الشاملة والمتوازنة مشدداً على أهمية ترشيد الإنفاق والحد من الهدر واستكمال إنجاز المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المهمة التي وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى مراحل متقدمة ووفق الأولويات.

وبالعودة إلى موازنة العام الجاري ٢٠١٥ فقد بلغت ١٥٥٤ مليار ليرة سورية، وتم تقديرها بنحو ٧,٧ مليارات دولار أميركي، في تقرير نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا)، ما يعني أن موازنة العام ٢٠١٦ تزيد بنسبة ٢٧,٤ بالمئة بالليرات السورية. أما بالدولار الأميركي فلو اعتمدنا على سعر صرف الدولار الأميركي المقر بالموازنة وهو ٢٥٠ ليرة، فتكون الزيادة في موازنة ٢٠١٦ نحو ٢,٨٥ بالمئة فقط، بعد أن تعادل ٧,٩٢ مليارات دولار أميركي. وتتغير المعادلة مع اعتماد سعر صرف أكثر واقعية، فلو اعتمدنا على سعر صرف ٣٠٠ ليرة للدولار تنخفض قيمة الموازنة إلى ٦,٦ مليارات دولار أميركي، ما يعني انخفاضاً عن موازنة ٢٠١٥ بما يزيد على ١٤,٢ بالمئة.

وبالعودة إلى اجتماع الأمس، فقد أكد رئيس مجلس الوزراء أن بناء الإنسان وتنمية قدراته العلمية والثقافية والإبداعية سوف يساهم في خلق أجيال قادرة على العمل والعطاء والإنتاج والإبداع. وشدد على أهمية محاسبة الجهات المعنية في الوزارات المقصرة في تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية الخاصة بكل وزارة، داعياً المجلس الأعلى للتخطيط لتحمل مسؤولياته الوطنية ومتابعة مستوى الأداء والتنفيذ للمشاريع الاستثمارية من الوزارات كافة.

كما شدّد على أهمية إنجاز مطحنة الكسوة وتلكلخ في الوقت المحدد مؤكداً أهمية محاسبة الإدارات المقصرة والمترهلة وأن الحكومة سوف تعفي أي إدارة لا تقوم بأداء المهام الموكولة إليها بالشكل الأمثل.

بعد ذلك ناقش المجلس الأعلى للتخطيط التوصيات والأهداف ومشروعات وموازنات كل من وزارات الكهرباء والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والتنمية الإدارية والاتصالات والتقانة والنقل والزراعة والإصلاح الزراعي والموارد المائية والتربية والخارجية والمغتربين والداخلية والدفاع والنفط والثروة المعدنية.

وقدم الوزراء المعنيون الرؤى التي تم من خلالها إعداد موازنات وزاراتهم والتي تهدف إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاج وتحسين أداء القطاع الخدمي والإنتاجي وتم إقرار هذه الموازنات.

وقد ركزت هذه الموازنات على استكمال المشاريع الإنتاجية والخدمية وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية وخاصة الاستبدال والتجديد وتطوير استطاعة المحولات وإقامة مشاريع حيوية في الطاقة الكهربائية وآليات الربط الشبكي مع الجمارك والمصرف المركزي وأتمتة عمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتعزيز الموارد لها وإمكانية توسيع بعض المناطق الحرة وإقامة مناطق حرة جديدة ودعم مؤسسات التدخل الإيجابي لتعزيز وجودها وحضورها الفاعل في ضبط الأسعار في الأسواق وتأمين المواد الغذائية والتموينية للمواطنين وتعزيز مقدرتها على استجرار الأقماح والمحاصيل الزراعية من مواقع الإنتاج وتأمين أسواق لتصريفها بالإضافة إلى تحسين الطاقة الإنتاجية في المطاحن وجودة رغيف الخبز والتوسع بصواعد الحبوب والمطاحن وإحداث فروع جديدة لمؤسسة سندس التي أثبتت وحضورها في الأسواق وإحداث وحدات تبريد جديدة للخزن والتسويق لرفع الطاقات التخزينية ومراكز الاستهلاكية بالإضافة إلى دعم مشروع التنمية الإدارية باعتبارها العمود الفقري للإصلاح الإداري لمفاصل الدولة كافة وكذلك تعزيز قطاع الاتصالات والتقانة وإصلاح قطاع البريد من خلال وضع قانون جديد له وتعزيز أسطول النقل البحري والسككي والجوي والبري وتطوير المرافئ السورية والمطارات والاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتوسع بالصناعات الغذائية وخاصة الأجبان والألبان والحليب والعصائر والاهتمام بمشاريع مياه الشرب والسدود وحفر آبار جديدة للحد من هدر الثروة المائية والاهتمام بقطاع التربية من خلال تأمين مستلزمات العملية التعليمية من كتب ومخابر وتجهيزات مدرسية وإعادة تأهيل وترميم بعض المدارس التي دمرتها المجموعات الإرهابية المسلحة وتوفير المشتقات النفطية وإعادة تأهيل بعض المحطات وحقول النفط التي ضربها الإرهاب.

> «بالليرة السورية الموازنة زادت... بالدولار الموازنة انخفضت»

هل الحكومة جادة برفع سعر ربطة الخبز؟

| الوطن

أكدت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن الحكومة بصدد إعداد دراسة فعلية لزيادة أسعار الخبز بعد تشكيل لجنة خاصة مهمتها معرفة تكلفة رغيف الخبز التمويني في ظل الأوضاع الراهنة وانعكاس ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة الرغيف الذي ارتفعت تكاليف صناعته، ما اضطر الحكومة إلى استيراد القمح والطحين مع تراجع الإنتاج. إضافة إلى ارتفاع أسعار مادة المحروقات، التي تضاعفت أيضاً بناء على قرارات الحكومة التي انعكست سلباً على إنتاج الرغيف.

وسوّغت الحكومة نيتها حول رفع السعر بالسياسة التي تنتهجها الحكومة حول عقلنة الدعم أي الانتقال من الدعم الشامل لفئات المجتمع والفعاليات كافة إلى الفئات التي هي أكثر حاجة لهذا الدعم، إضافة إلى أن الحكومة تسعى إلى الترشيد في استخدام مادة الخبز وفق ما أكده وزير الاقتصاد مؤخراً مع التأكيد أن الحكومة ما زالت تدعم الخبز حالياً بنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف.

وتنوي الحكومة رفع السعر مع تحسين نوعية الخبز الذي بات الكثير من المواطنين يلجأ لشراء الخبز السياحي، وبناء عليه بيّن المصدر أن رفع الأسعار تتعلق من جانب آخر بموضوع الاستيراد والأنواع المتدنية وبجودة الطحين والتهريب وغيرها من القضايا.

تأتي تلك الدراسات لرفع الأسعار رغم تصريحات الحكومة التي طالما كانت تتعامل مع الخبز على أنه خط أحمر طوال الفترة الماضية، إلا أن سياسات اقتصادية متعلقة بالدعم جعلت إمكانيات رفع الأسعار لجميع المواد المدعومة تحت التوقيع الأخضر.

وفي هذه الصفحة نقرأ عن ١٠٥٣ مليار ليرة سورية من ميزانية العام ٢٠١٦ مخصصة للدعم، فهل يستوي هذا مع دراسات رفع الأسعار؟

المواطنون دفعوا ١٦ مليار ليرة فواتير كهرباء في أربعة أشهر

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن حجم التحصيلات المالية بلغ خلال الثلث الأول من العام الجاري ١٥,٩ مليار ليرة محققة زيادة بنسبة ٤١٪ عن التحصيلات المقابلة لها في العام ٢٠١٤ التي سجلت وقتها ١١,٣٠ مليار ليرة.

مبيناً أن محافظة حماة جاءت في صدارة المحافظات التي ارتفعت فيها نسب الجباية والتحصيلات، حيث سجلت تحسن بواقع ٦٨٪ عن العام الماضي تلتها محافظة درعا التي ارتفعت فيها نسب التحصيل لنحو ٦٢٪، ثم مدينة دمشق التي حلت ثالثاً في سلم التحسن حيث ارتفعت نسب التحصيل فيها لقرابة ٦٠٪ تلتها اللاذقية بنسبة ٥٠٪ ثم طرطوس بواقع ٤٠٪ وريف دمشق بنسبة ٣٤٪.

وأشار المصدر إلى أن واقع الجباية في العام الحالي كان إيجابياً لمعظم المحافظات والمناطق باستثناء المناطق التي تشهد توترات أمني ويتعذر فيها العمل والتحصيل.

وعن أهم الإجراءات المتبعة من الوزارة لرفع نسب التحصيل والجباية أوضح أنه تم توجيه الشركات العامة للكهرباء في المحافظات بقطع التغذية الكهربائية عن المباني الإدارية لجهات القطاع العام المتخلفة عن الدفع وتطبيق أحكام نظام الاستثمار بحق المتخلفين عن تسديد الذمم المترتبة عليهم لقاء استجرارهم الطاقة الكهربائية والطلب من محاسبي الإدارات العامة ذات الطابع الإداري تصفية وصرف جميع الديون المترتبة على هذه الجهات تجاه الشركات العامة للكهرباء، وفي حال ترتب دين يزيد على الاعتماد المرصد في موازنة الجهة العامة موافاة وزارة المالية به مع الثبوتيات والمطالبات كافة ليتم إجراء المناقلات أو إضافة الاعتمادات اللازمة، إضافة إلى الإسراع في إصدار فواتير الطاقة الكهربائية المستجرة للقطاعين العام والخاص وخاصة لدى المحافظات المتأخرة في إصدار الدورات وإحداث صالة جباية مركزية للمحافظات في مبنى المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بمنطقة عرنوس.

وتأمين بدائل للتغذية الكهربائية لكوات الجباية في أغلب المحافظات لاستمرارية عمل الجباية في حال انقطاع التيار الكهربائي، وأنه تم تشكيل لجان في الشركات العامة للكهرباء في المحافظات والأقسام التابعة لها مهمتها اتخاذ الإجراءات اللازمة لقطع التيار الكهربائي عن المشتركين المترتبة عليهم ذمم مالية والمتخلفين عن الدفع، إضافة إلى مراقبة عمل قاطعي التيار وتحصيلات كوات الجباية وتوجيه العاملين كافة في قطاع الجباية من المدير المالي ورئيس دائرة الجباية بإشراف المدير العام لشركة كهرباء المحافظة، وتأمين عمل اللجان المختصة لإجراء المطابقات اللازمة مع جهات القطاع العام وقطع التيار الكهربائي عن الجهات المتخلفة عن التسديد وإنذار الجهات التي لا تقوم بالتسديد بموجب كتب رسمية وحث العاملين في قطاع الجباية بزيادة جهودهم وتطبيق أنظمة الاستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة كافة واعتبار مؤشر الجباية والتحصيل كمؤشر أساسي في تقييم أداء شركات الكهرباء في المحافظات وأنه تتم المحاسبة على أساسه.

وأكد المصدر أن قطع التيار الكهربائي عن جهات القطاع العام المتخلفة عن تسديد ديونها يشمل فقط المباني الإدارية مع استمرار التغذية للجهات الحيوية مثل المشافي والمعامل والمراكز الخدمية.

٤٨٨ ألف أسرة استلمت ٤٨,٥ مليون لتر مازوت للشتاء

| الوطن

بلغ إجمالي كمية مادة مازوت الموزعة للتدفئة منذ بدء عملية التوزيع في شهر آب ولغاية تاريخه أكثر من ٤٨,٥٧ مليون لتر، ليكون عدد الأسر المستفيدة من عملية التوزيع في جميع المحافظات في الفترة نفسها أكثر من ٤٨٨ ألف أسرة.

وقد بيّن مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» بأن الكميات الموزعة في المحافظات كانت تتفاوت حسب عدد الطلبات ونسب التوزيع في كل محافظة، حيث تفاوت معدل التوزيع من ٤٠ لتر مازوت للأسرة ليصل إلى ٢٠٠ لتر.

وأوضح المصدر أن وزارة النفط تعد تقريراً أسبوعياً يرفع إلى نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية، يتضمن التقرير جدولاً بعدد طلبات المازوت المسلمة لكل محافظة وكميات مازوت التدفئة الموزعة على المواطنين.

وحسب الجدول الأخير المعد في وزارة النفط للفترة منذ ٢١ / ٩ ولغاية ٢٧ / ٩ التي شملت عطلة عيد الأضحى المبارك، فقد تم توزيع مازوت التدفئة على ٨٨٢٢٦ أسرة، بإجمالي للكميات يزيد على ٨,٤٤٨ ملايين لتر، حيث تم تسجيل ١٣٢٣ طلباً لمادة المازوت في جميع المحافظات خلال الفترة المذكورة، بإجمالي لكمية الطلبات يزيد على ٢٩,١٠ مليون لتر، حيث بيّن المصدر في وزارة النفط أن كمية الطلب الواحد لا تزيد على ٢٢ ألف لتر، وهذه الطلبات تشمل المازوت المخصص للتدفئة، إضافة إلى طلبات القطاع الأخرى، كالزراعة والصناعة والحرفيين، حيث سجلت دمشق ٢٠٧ طلبات، وريف دمشق ١٧٢ طلباً، والقنيطرة ١١ طلباً، ودرعا ٣٩ طلباً، والسويداء ٧٧ طلباً، وحمص ١٦٠ طلباً، وحماة ١٦٦ طلباً، وحلب ١٧١ طلباً، وطرطوس ١٥٦ طلباً، واللاذقية ١٦٤ طلباً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسل الطحان بأن الوزارة قد خصصت لكل محطة محروقات دورية تموين لمراقبة عملية التوزيع بالتنسيق مع شركة محروقات «سادكوب» التي لها مراقب من طرفها ضمن المحطة، ويتم بشكل يومي تدقيق جدول التوزيع ومتابعة عمليات التوزيع من بدء تسجيل اسم المواطن المسجل في الجدول حتى التأكد من وصول المادة إليه.

موضحاً بأن المخالفات التي يتم ضبطها في عملية توزيع مادة المازوت للتدفئة تكون عن طريق الاتصال مع المواطن وإخباره بأن سيارة الصهريج ستصل إليه لتسليم الكمية وإعادة الاتصال معه للتأكد أنه استلم المادة، إضافة إلى أن كل سيارة صهريج تسلم مهمة بالمنطقة أو الحي التي ستسلم المادة فيه. مشيراً إلى أنه قد يحدث أن يتفق المواطن مع السيارة لعدم تسليمه المادة وبيعها لطرف ثالث بسعر أعلى ويتم ضبط هذه الحالة بمتابعة جداول التوزيع، وفي حال ضبطت دورية التموين أي سيارة تتجول في منطقة غير منطقة المهمة الموكلة إليها يتم تنظيم ضبط بحق السيارة وسحب رخصتها لتوزيع المادة، كما أن دورية التموين تتأكد من محقن الضغط في كل سيارة صهريج إن كانت عياراته دقيقة ونظامية، فقد يحدث أن يسجل العدد تسليم ٢٠٠ لتر، ويكون ما تم ضخه أقل من ذلك.

ما تطلبه المصارف العامة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة:
مراسيم تسوية تتضمن إعفاءات من كامل الفوائد.. وتريث في ملف المتعثرين بسبب الأزمة لما بعد انتهائها
صباح الأحد المقبل في ملحق خاص
عن المصارف السورية يوزع مجاناً مع «الوطن»